

وان قال القاضي وغيره الإجماع **وقف الزايد على أجازة الورثة** فيبطل الوصية بالزايد إن مرده وارث خاص مطلق التصرف ٢ أنه حقه فإن لم يكن وارث خاص يبطل في الزايد إن الحق للمسلمين فلا يحجزوا وكان وهو من مطلق التصرف فالظاهر كما يحسنه بعضهم أنه إن توقفت أهلية وقف الأسر ٣ والى ٤ وبطلت وعليه يحمل ما أفق به السكينة البطلان وإن أجاز فإنه تنقيد للوصية بالزايد **ولا يجوز الوصية** أي تدرك كراهته تنزيهه **لأورث** خاص غير جائز زرايد على حصته لقوله صلى الله عليه وسلم أوصية لأورث وأوصية لأورث رواه أصحاب التت **١١ إن يحجزها** **بأية الورثة** المطلقين التصرف لقوله صلى الله عليه وسلم أوصية لأورث **١١ إن يحجز الورثة** رواه البيهقي بإسناد وقال الذهبي صالح وقاس على الوصية لأجنبي بالزايد على الثلث وأخرج خصاص الوارث العام كالأول أو صبي أو ثمن فيم استقل أثره لبيت المال فإن ذلك يصرف إليه ولا يحتاج لأجازة الإمام وغيره إن مرده مال أو وصي لحجز ماله كله فإنها باطلة على الأصح وبزائد على حصته مال أو وصي لأورث بقدر أرثه فإن فيه تفصيلا يأتي بين الشائع والمعلن وبالمطلقين التصرف مالا وكان فيهم صغير أو مجنون أو مجنون عليه نفسه فلا يصح منه الأجازة ولا من ولته **٢** **معنى الوصية** للوارث الوقف عليه وبزائد مراد من عليه أو هبه شيئا فإنه يتوقف على أجازة بقية الورثة

قط الثلث على الجميع باعتبار القيمة والمقدار كما نقتط الثلث
بين ارباب الديون واجتمع عتيق وغيره كان اوصى
بعتق سالم ولزير بمائة فقط الثلث عليها بالقيمة
للمعتق بخلاف وقت الاحتقاق فان كانت قيمة مائة
والثلث مائة عتيق نصفه ولزير ضوابط نصفه لو
دبر عبده وقيمة مائة واوصى له بمائة وثبت مال المائة
فانه يعتق كله ولا يثنى للوصية على الاربع واجتمع تبرعات
مختصة قدم المخرجه ١٢ ولزير ١٢ حتى يتم الثلث سواء كان
فيها عتيق ام لا ويتوقف ما يقع على اجازة الورثة فان
وجدت هذه التبرعات دفعة امامه او بوكالة له او
لغيره في كعتق عبدا او اراجع كعوله اعتقته او اراكم
الشرع في الفتى خاصة خذ من الشفيعين وقسط
بالقيمة في غيره كما مر وان كانت التبرعات مختصة
بالموت قدم المخرجه ١٢ بعد الملك حالا ولازم ٢٧ من المخرجه
فيه **فروغ** لو قال ان اعتقت فلانا فاصالحه فاعتق
فلانا فممن موته يعين للعتق ان خرج من الثلث
ولا اشرع ولواوصى بمأخره وثبت ماله وبافيه غاي
لم تسلط بموجبه له غير شي منه حالا ولواوصى بالثلث له
عين ودين دفع للوصي ثلث العين وكلما تضمن من
الديون شي دفع له ثلثه وينسب للوصي ان اوصى
بأن من ثلث ماله والاولى ان يتقص منه شي لخبر العباد
الثلث والثلث كثير **فان زاد** على الثلث والزيادة
عليه مكرهة وهو المعتبر كما قاله المتولي وغيره